

دور الشيخ ناصر الدين الألباني في الحكم على الأحاديث

من جملة الذين اشتغلوا بالسنة وبالآحاديث المطبوعة والمخطوطية، وتبينت له الكتب الحديثية المطبوعة والمخطوطة، وتيسرت له كتب الرجال الموثوقين وغيرهم، فصار شغله الشاغل تحرير الآحاديث وذكر درجتها، فأفرد الآحاديث الصحيحة في سنن أبي داود والآحاديث الضعيفة؛ صحيح سنن أبي داود وضعيتها، صحيح سنن الترمذى وضعيتها، صحيح سنن النسائي وضعيتها، صحيح سنن ابن ماجه وضعيتها. جعل كل واحد على حدة، وكان الأفضل لو جمعها في كتاب واحد. يعني لأن في هذا شيئاً من التكرار. يذكر الحديث الصحيح في أربعة كتب ولفظه واحد، ويذكر الحديث الضعيف في أربعة كتب ولفظه واحد، فلو اختصره فقال مثلاً: صحيح كتب السنن الأربع وضعييف كتب السنن الأربع لكان أولى. وكذلك أيضاً اشتغل بالجامع الصغير الذي ألفه السيوطي في الآحاديث اللفظية. ذكر فيه: جعله قسمين: صحيح الجامع الصغير، وضعييف الجامع الصغير. كل واحد في ثلاثة مجلدات كبار. كذلك أيضاً اشتغل بكتاب المنذري الذي هو (الترغيب والترهيب) وجعله قسمين أيضاً: ضعييف، صحيح. ولو مثلاً أنه ضمه مع غيره لكان أسهل، وكذلك أيضاً خرج آحاديث (منار السبيل) وهو أحد الكتب الفقهية التي في مذهب الإمام أحمد لأنه كان كثيراً ما يستدل بأحاديث وأثار فاشتغل بها وسماه (إرواء الغليل في تحرير آحاديث منار السبيل) وطبع في ثمانية مجلدات صغار مما يدل على عنايته -رحمه الله- بالسنة واجتهاده في خدمتها، وهذا أيضاً تحرير آحاديث كتاب سيد سابق أيضاً خرجه، وجمع فيه ما كان في هذا الكتاب. وبكل حال فإن السنة -والحمد لله- مخدومة قدימה وحديثاً، وهناك من يدافع عنها وما علينا إلا أن نقرأها، ونعمل بما كان صحيحاً، ونجتنب ما كان ضعيفاً. نكتفي بهذا، والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على محمد.